أثر برامج الخصخصة على مؤشرات التنمية الإقتصادية في دول عالم الجنوب

م.د حيدر اسماعيل صالح
كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين

Policy_1978@yahoo.com

المستخلص

بعد مرور ما يقارب من ثلاثة عقود من الزمان لمسيرة برامج الخصخصة عالمياً وتعدد وجهات النظر بين مؤيد ومعارض لتلك السياسات، اختلفت الاثار التي تركتها تلك البرامج من ناحية المكاسب والآثار الاجتماعية من دولة الى اخرى والتي تتوقف على جملة من السياسات التي يجب على الدولة ان تنتهجها ومن ابرزها تعزيز المنافسة ووضع الاطار التنظيمي الخاص بمنع الكيانات الاحتكارية وأساليب بيع المؤسسات العامة التي لابد ان تتسم بالشفافية، بالإضافة الى تصميم البرامج الخاصة بتعويض الخاسرين وفي تهيئة الرأي العام بالشكل الذي يمكنه من تقبل تلك العملية اقتصادياً واجتماعياً بعد عقود طويلة من سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي، كما ان ايجاد سوق مالية قادرة على امتصاص التأثير المالي الناجم عن برامج الخصخصة عن طريق توفير توفير السيولة الكافية يعد من الامور المهمة، فضلاً عن التوقيت الملائم والسرعة في التنفيذ، ويبدو ان الدول التي لم يحالفها الحظ في هذا المضمار او التي واجهت صعوبات وتعرضت لازمات ادت الى فشل تلك العملية (الخصخصة) وتفاقم الاثار السلبية من تدهور في مستوى المعيشة وبطالة وفقر وتضخم كان سببها غياب الرؤيا المتكاملة لطبيعة وشروط الخصخصة نتيجة لقيام بعض النخب السياسية والمتنفذين من الاداريين والمسؤولين عن العملية بتقديم مصالحهم الشخصية على مصالح الشعب لتحقيق منافع ذاتية.

Abstract:-

Impact of Privatization Programs on Indicators of Economic Development in the Countries of the Global South

Dr. Haydar Ismail Saleh

After nearly three decades of the path of privatization programs worldwide and the multiplicity of views between supporters and opponents of those policies , differed relics left by those programs in terms of gains and social impacts from state to state , which depends on a number of policies that the state must be pursued and notably the promotion of competition and the development of the regulatory framework for the Prevention of entities monopolistic and methods of selling public institutions must be transparent , in addition to design special programs to compensate the losers in the creation of public opinion as you can from accept that process economically and socially after decades of state control over economic activity, also, find a financial market is able to absorb the financial impact resulting from the privatization programs by providing the provision of adequate liquidity is one of the important things , as well as appropriate timing and speed of implementation, and it seems that countries that have not unlucky in this regard or that have faced difficulties and suffered crises led to the failure of that process (privatization) and exacerbate the negative effects of the deterioration in the standard of living , unemployment, poverty and inflation was caused by the lack of vision of the integrated nature and conditions of privatization as a result of some political elites and powerful of administrators and those responsible for the process to submit their personal interests to the interests of the people to realize the benefits of self .

المقدمة

عانت الكثير من دول عالم الجنوب في الثمانينات من القرن الماضي من الكثير من الازمات الاقتصادية الهيكلية وتزايد العجوزات في الموازنة العامة وارتفاع نسب التضخم والأسعار وتدني مستويات المعيشة وارتفاع نسب الفقر مما ادى الى فشل برامج التنمية التي انتهجتها هذه الدول . وتزامن ذلك مع بروز مستجدات اقتصادية دولية لم تكن في صالح دول عالم الجنوب مثل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي ، وتزايد النزعة الحمائية ، وتدهور شروط التبادل التجاري الدولي في غير صالح الدول المصدرة للمواد الاولية مما ادى الى حدوث اثاراً سلبية على ايراداتها من الصادرات ، فضلاً عن ارتفاع اسعار الفائدة الامر الذي جعل دول عالم الجنوب تواجه المزيد من الصعوبات لاسيما تلك المتعلقة بمشكلة المديونية التي اثقلت كاهلها.

ومع مرور الوقت تفاقمت الاختلالات الهيكلية في اقتصادات هذه الدول وأصبحت امراضاً مزمنة تنخر في هياكلها الاقتصادية المتهرئة اصلاً ، فكان للسياسات الاقتصادية الحكومية التي تقدم الاعتبارات الاجتماعية والسياسية على اعتبارات الانتاج والكفاءة الاقتصادية الاثر الاكبر في دفع تلك الاقتصادات للأخذ بعلاج المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين والذي يتضمن حزمة من الاجراءات والتي تسعى عن طريقها الى احداث تغير منتظم في مسار الاقتصاد للحد من الاختلالات الداخلية والخارجية عن طريق مجموعة متنوعة من الاليات الاقتصادية ومن ضمنها الية الخصخصة لجعل الاقتصاد قادراً على التكيف ومن ثم مواكبة المستجدات الدولية.

ومن هنا جرى الترويج لرفع يد الدولة عن الحياة الاقتصادية وتقديم اليات السوق بوصفها بديلاً عن التوجه المركزي الذي تقوده الدولة وبما يضمن تحقيق حكومة الحد الادنى ، وإضعاف دور الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف رفع الكفاءة الاقتصادية وتشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار على الصعيد الكلي ، إلا ان النتائج التي حققتها العديد من دول عالم الجنوب التي اضطر قسما منها لتنفيذ برامج صندوق النقد والبنك الدوليين في حين سارع القسم الاخر لتنفيذ تلك البرامج بدافع تقليد الانموذج الغربي قد ادت الى انكماش حاد في الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن اثارها السلبية على العدالة الاجتماعية نتيجة لغياب الرؤيا المتكاملة والقائمة على تفاعل نظام السوق والعدالة الاجتماعية من جهة والتحول المطلوب في الحياة السياسية باتجاه تدعيم الحياة الديمقراطية المعززة لاقتصاد السوق من خلال المشاركة الواسعة للجماهير في عملية صنع القرارات الاقتصادية وحرية التعبير من جهة اخرى.

مشكلة البحث

تدور اشكالية الدراسة حول مدى امكانية تحقيق التنمية الاقتصادية في دول عالم الجنوب في ضوء برامج الخصخصة التي طبقتها وتطبقها العديد من هذه الدول، اذ يرى انصار صندوق النقد والبنك الدوليين ان تحقيق التنمية الاقتصادية يتم عن طريق المزيد من برامج الخصخصة وتقليل درجة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والتي تؤدي الى اندماج اقتصادات دول عالم الجنوب مع الاقتصاد العالمي ، بينما يرى المعارضون ان تحقيق مزيدا من التنمية الاقتصادية يتم من خلال فرض المزيد من القيود ، وسيادة دور الدولة بصورة اكبر على الاقتصاد الوطني .

فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها ان برامج الخصخصة التي سارت بها العديد من دول عالم الجنوب تمارس اثارها في التنمية الاقتصادية في جانبين متناقضين اول سلبي والثاني ايجابي ويتوقف تحقيق أي من النتيجتين على جملة من العوامل والتي تعتبر من المقومات الاساسية لنجاح برامج الخصخصة كتدعيم النهج الديمقراطي والمشاركة الشعبية في صنع القرار الاقتصادي والذي يشكل عامل دعم لقرار الدولة، اضافة الى رفع كفاءة النظام المؤسسي ورسم المسار الصحيح للتحول الذي يجنب الدولة من التخبط في طريق التحول ، فضلاً عن تحديد اولويات التنفيذ وتوقيته للحيلولة دون الانعكاسات السلبية لعملية الخصخصة على البيئة الاجتماعية للدولة.

هيكلية البحث

اتساقاً مع ما سبق فقد قسم البحث في مسعاه هذا الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول الاطار المفاهيمي للخصخصة وأهدافها وأساليبها فيما انصب المبحث الثاني حول اسباب تبني دول عالم الجنوب لبرامج الخصخصة وأخيراً تناول المبحث الثالث الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الخصخصة على دول عالم الجنوب.

المبحث الاول
الخصخصة (المفهوم - الأهداف- الأساليب)

- **مفهوم الخصخصة:-**

ظهر مصطلح الخصخصة (Privatization) لاول مرة في كتابات عالم الادارة المعروف (Peter Drucker) في عام 1968 وهو واحد من اهم المصطلحات التي حفلت بها ادبيات الاقتصاد السياسي خلال السنوات الاخيرة ، وقد برز هذا المصطلح ايضاً عام 1983 في قاموس (ويبستر) وعرف حينها بالمعنى الضيق للمفهوم "حدوث تحويل لنشاط القطاع العام وجعله خاصاً"(لقوشه،1999 ;1) ويتم ذلك من خلال تحويل الملكية العامة الى الملكية الخاصة ، وعليه فان الخصخصة وفق هذا المفهوم هي نقل ملكية او ادارة نشاط اقتصادي ما اما جزئياً او كلياً الى القطاع الخاص أي انها عكس التأميم(شبكة المعلومات الدولية،1:2012).

وهكذا فان الخصخصة في مضمونها تعني تحول القطاع العام وما يرتبط به الى القطاع الخاص وإخضاعه الى الية السوق بأساليب متعددة ، كونها تتضمن تحولاً في الاصول الرأسمالية خاصة فيما يتعلق بتوزيع الموارد بعيدا عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي(Mohsin&knight,1985:11)

ويعرف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (unctad) الخصخصة على انها جزء من عملية الاصلاحات الهيكليه للقطاع العام في البنيان الاقتصادي وتتضمن اعادة تحديد دور الدوله والتخلي عن الانشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها مستهدفة بوجهه عام رفع الكفاءة الاقتصادية(الجواهري،2006:ص1) وللخصخصة منظورين إقتصادي وسياسي ضمن المنظور الاقتصادي تهدف عملية الخصخصة الى استغلال المصادر الطبيعية والبشرية بكفاءة وإنتاجيه اعلى وذلك بتحرير السوق وعدم تدخل الدوله الى في حالات الضرورة القصوى وعبر ادوات محدده لضمان استقرار السوق والحد من تقلباته ، اما المنظور السياسي فتدعو الخصخصة من خلاله الى اختزال دور الدوله ليقتصر على مجالات اساسية مثل الدفاع والقضاء والأمن الداخلي والخدمات الاجتماعية لذا فأن الخصخصة تتجاوز مفهومها الضيق المقتصر على عملية بيع اصول او نقل ملكيه ليكون بمثابة نقلة اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة وفلسفة جديدة لدور الدولة (Mohsin&knight,1985:11)

وتعد الخصخصة اهم مرتكزات برنامج التكييف الهيكلي وتتباين اهداف وأساليب الخصخصة بحسب مستوى التطور الاقتصادي للدولة انظر الجدول (1) الا انها تلتقي جميعاً سواء الدول المتقدمة منها ام المتخلفة في كونها اليه من اليآت التحول نحو اقتصاد السوق .

جدول (1)

الفرق بين الخصخصة في الدول المتقدمة ودول عالم الجنوب

الدول المتقدمة	دول عالم الجنوب
1.الهدف تعزيز الكفاءة الاقتصادية.	1.الهدف تخفيف العبئ على الدولة.
2.مفهوم الخصخصة تطور ونضج مع مرور الوقت عن طريق اليات السوق.	2.وضعت البرامج في الامد القصير.
3.المناخ العام بما فيه الهيكل التشريعي وراس المال الاجتماعي والبنية التحتية وتوافر الخبرة والموارد المالية عززت نمو القطاع الخاص.	3.لم يكن المناخ العام مواتياً بالشكل الذي يعزز من نمو القطاع الخاص.
4.طبقت عملية الخصخصة بطريقة تدريجية.	4.التطبيق كان سريعاً واستهدف مشاريع تمتاز بعمالة كبيرة وفي حالة بطالة مقنعة.

المصدر:اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الاثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة ، الامم المتحدة ، نيويورك ،2000،ص 68.

- أهداف الخصخصة:-

يختلف الهدف من وراء عملية الخصخصة من بلد الى اخر فبالنسبة لدول اوروبا الشرقيه كانت الخصخصة جزء من استراتيجية التحول نحو اقتصاد السوق بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في حين سعت دول امريكا اللاتينية من وراء ذلك الى اعادة جدولة وتخفيض ديونها اما بعض الدول الصناعية مثل بريطانيا وفرنسا فقد استطاعت من خلال الخصخصة توسيع قاعدة الملكيه الخاصة وانسحاب كامل للدولة من بعض الانشطة ألاقتصادية لصالح القطاع الخاص ، وبشكل عام تهدف دول عالم الجنوب من سياسة الخصخصة وهو ما يهمنا في هذا المضمار إلى مجموعه من الاهداف وكما يلي:-

1. خفض الإنفاق الحكومي والذي يعد احد اهم المتطلبات الاساسية لهيكلة الاقتصاد على المدى البعيد وتنبع اهمية خفض الانفاق الحكومي من ان معظم دول عالم الجنوب تعاني عجزاً في ميزانها التجاري وفي ميزان مدفوعاتها مما ادى الى تفاقم الديون الخارجية بوتيرة متزايدة وفي مثل هذه الحاله فان تبرير عملية الخصخصة بخفض الانفاق الحكومي يعد مقبولا بدرجه كبيره ، ومن جانب اخر فان تخفيض الانفاق الحكومي يعني تقليل الدعم لقطاعات اقتصادية مملوكه للدولة توصف بأنها قطاعات خاسرة والعمل على استثمار حصيلة بيع هذه المشاريع باتجاه مشاريع استثمارية اخرى اكثر كفاءة (السعيدي،28:2005)، وهكذا وبدلا من اداء عدة اشياء بكفاءة منخفضة فانه على الدوله الاتجاه نحو عمل نشاط محدد وبكفاءة عاليه (محمد،2012 :2).
2. اتاحة الفرصه للاتصال بالأسواق الخارجية والحصول على التقنيات الحديثه وجلب رؤوس الاموال للاستثمار ، ويتم ذلك كله بتوفير مناخ استثماري جاذب من خلال تطوير الكفاءات الادارية والتنظيمية والتسويقية(الشماع،2005: 22).
3.توسيع قاعدة الملكيه بين المواطنين وزيادة حصة القطاع الخاص , ويتم ذلك من عن طريق بيع الاسهم والاكتتاب في السوق المالية وهذا يخلق قاعدة دعم شعبي اكبر للسياسات الاقتصادية الحكومية اضافة الى ما يوفره مثل هذا النوع من السياسات في توسيع قاعدة الضريبة بنقل مرافق عامه اقتصاديه الى القطاع الخاص وكذلك زيادة الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية وتخصيص مزيد من الموارد للمناطق المحرومة.
4.تنشيط سوق المال وتنشيط تداول رأس مال الشركات بهدف زيادة قدرتها الانتاجية وجذب مدخرات القطاع الخاص وفتح باب الاستثمار اما رأس المال الاجنبي (فرحان،2003: 69) .

- **أساليب الخصخصة :-**

هنالك عدة اساليب للخصخصة ويعتبر اختيار الاسلوب الافضل من الامور المهمة لضمان تحقيق الاهداف المنشودة بأدق صورة ، وتتنوع اساليب الخصخصة الى عدة انواع منها :

1.**اليات الخصخصة التي تنهي ملكية الدولة** :

اولا - البيع المباشر للمشروع : تعد هذا الطريقة اكثر الاوجه المعاصرة استخداماً في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي والتحول لنظام اقتصاد السوق في عملية الخصخصة على المستوى الدولي ، اذ تقوم الحكومة ببيع كامل او جزء من المشروعات الى القطاع الخاص ، على الرغم من ذلك الا انه قلة من المؤسسات العامه يمكن نقل ملكيتها بهذه الالية لضخامة حجم راس مال المؤسسات العامه عموماً ولضعف امكانيات القطاع الخاص(قندح،2002: 2).

ثانياً - الية البيع من خلال سوق الاوراق الماليه : هنالك شرطين لهذه الالية وهي وجود سوق للأسهم وتوافر البيانات والمعلومات المهمة عن المؤسسه المعنية بالبيع لمعرفة اوضاعها المالية ، وهكذا ومن خلال هذا الطريقه يتم تحويل المؤسسات العامه الى شركات مساهمه و يتم طرح اسهم الشركه او المؤسسه العامه المراد خصخصتها للبيع ، وتعتمد هذا الالية غالباً لبيع المشروعات التي تتمتع بوضع مالي جيد ليشكل ذلك حافزاً للمساهمين لشراء الاسهم (الحاج،2004: 12).

ثالثاً - بيع او تملك العاملين وأعضاء مجلس الادارة لحصة من راس مال الشركة : وتسمى هذه الالية ايضاً (بالخصخصة الداخلية) ويعتبر هذا النوع من الوسائل المهمة والطرق الناجحة والفعالة لتنفيذ برامج الخصخصة ، اذ تتم عمليه البيع بأسعار منخفضة وبشروط دفع ميسرة ، وعلى الرغم من ذلك فقد وجهت لهذه الالية انتقادات اهمها غياب المنافسة فضلاً عن عدم تحسن اداء الشركه ورفع كفاءتها بعد تحويل ملكيتها لكون العاملين غير قادرين من الناحية الماليه على ادخال تكنولوجيا حديثه في عمليه الانتاج (Adnan Filipovic،2005:4).

رابعاً - مقايضة الديون : تلجأ الدولة الى مقايضة ديونها او جزء منها مقابل اصول من القطاع العام ، اذ يعتمد هذا الاسلوب على مقايضة جزء من الديون الخارجية او الداخلية للدولة مقابل مساهمة اجنبية او محلية في امتلاك جزء من اسهم المؤسسات العامة التي يحصل عليها المستثمر ومن الذين يقومون بشراء الديون وتزداد خطورة هذا النوع اذا ما تمت المقايضة على مؤسسات ذات صله بالمجتمع او تقدم خدمات عامة (مارك،2005: 6).

2.اليات الخصخصة التي لا تنهي ملكية الدوله :
وهذه الالية تمثل خطوه وسيطة باتجاه عملية بيع الاصول وتعمد هذا الالية الى تخصيص الادارة دون الملكية وذلك لرفع كفاءتها الاقتصادية وهي تمهيد لسحب القطاع العام وإدخال التقنيات الادارية والتنظيمية الجديدة كافة(بينيت،22:2003) وإصدار قوانين بديلة للقوانين المقيدة للقطاع الخاص من اجل اتاحة فرصة اوسع له (الكيلاني،2000: 4)، اذ ان الدول التي تكون مساهمة القطاع العام فيها كبير من الصعب حشد التأييد العام حول الخصخصة .

المبحث الثاني
أسباب تبني دول عالم الجنوب لبرامج الخصخصة

هنالك عدد من الاسباب التي ادت بدول عالم الجنوب الى تبني برامج الخصخصة ومن بين اهم تلك الاسباب الاتي :-
1. مؤشر اختلال هياكل الاقتصاد الكلي : اذا كان الهيكل الاقتصادي يعني مجموعة النسب والعلاقات والخصائص التي تميز اقتصاد ما ، فان الاختلال الهيكلي يشير الى اختلال العلاقات التناسبية بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي او تغير خصائصه الاساسية الى الحد الذي يمكن ان تؤثر في النمو والاستقرار الاقتصاديين(خليل،1989: 23).
وهكذا فان التوازن الاقتصادي يعد شرطا ضروريا للاستقرار الاقتصادي ، اذ انه يؤدي في الامد القصير الى خلق بيئة اقتصادية مستقرة ومحفزة للاستثمار ، وفي الامد الطويل يعمل على ايجاد الحلول لمشاكل البطالة والتضخم وكبح جماحهما ، هذا فضلا عن تحقيق استقرار نسبي في اسعار الصرف وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية (زكي ،1985: 156).
وتسعى دول عالم الجنوب الى معرفة جوانب الخلل في اقتصاداتها وتشخيص نقاط الضعف في سياساتها الاقتصادية تمهيداً لتصحيحها وإزالة حالة الاختلال والتشوهات التي تصيب اقتصاداتها ، وهكذا فان الاختلالات التي تصيب اقتصادات دول عالم الجنوب تتوزع بين اختلالات داخلية واختلالات خارجية الاول مرتبط بالفجوة بين الناتج الممكن والناتج المتحقق ، اما الاختلال الثاني وهو الاختلال الخارجي فهو مرتبط بحالة ميزان المدفوعات وكما يلي:-

اولاً- الاختلال الداخلي : وينقسم الى قسمين:
أ- جموح الطلب : ويعني عدم التناسب بين الطلب والعرض المحليين ، اي ان حجم حاجات المجتمع من الموارد اللازمة لإغراض الاستهلاك والاستثمار هي اكبر مما متاح فعلا مما يؤدي الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار (زكي،1993: 26).
وعادة ما يحصل الاختلال الداخلي في اقتصادات دول عالم الجنوب بفعل اندفاع الطلب نحو مستويات مرتفعه جداً متجاوزاً بذلك العرض الكلي المحدود اصلاً من السلع والخدمات بسبب الاختلالات الهيكلية الكامنة في مجمل هذه الاقتصادات والتي تعوق نمو الناتج الحقيقي(الفارس،1997: 177).
ب -جموع النفقات الحكومية : ويعني هذا الاختلال عدم توازن الميزانيه العامه للدول ، بسبب انعدام التوازن بين ايرادات الدوله ونفقاتها ، وينعكس ذلك بصورة عجز دائم يطلق عليه العجز الكلي(الجنابي،1990: 40).
وتعاني معظم دول عالم الجنوب بصورة عامة من هذا الاختلال بسبب زيادة النفقات العامة متجاوزة الايرادات العامة والتي تسعى من خلالها الى الخروج من دائرة التخلف والفقر الذي تعاني منه ، ولعل من اهم الاسباب الاخرى لارتفاع النفقات العامه هي نفقات التسلح الكبيره فضلاً عن اساليب الانتاج المتخلفة ومحدودية الطاقة الانتاجية وانخفاض حجم الموارد الاقتصادية المتاحة للتنمية(الفارس،1997: 145).
ثانياً- الاختلال الخارجي : ويتمثل هذا الاختلال بالفجوة التي تظهر في جانبي الحساب التجاري في ميزان المدفوعات ، اذ تتفوق استيرادات الدولة من السلع والخدمات على صادراتها السلعية والخدمية ، وهكذا فان الاختلال الداخلي يعد السبب الرئيس لحدوث الاختلال الخارجي ، فضلاً عن سياسات النمو المتسرعة التي لا تأخذ في حساباتها طبيعة الاقتصاد النامي ومحدودية موارده الاقتصادية والبشرية ، وتبني برامج تنميه طموحه تتجاوز ماهو متاح من موارد المجتمع ، ولمواجهة عجز الموارد المحليه يتم اللجوء ، الى العالم الخارجي بهدف الحصول على موارد اضافية لإدامة النمو الاقتصادي المتعثر ، مما يجعل ميزان المدفوعات على المديين القصير والطويل يتحمل اعباء مالية تدفع به الى العجز والاختلال المزمن (زكي،1985: 22).
2- مؤشر التضخم : ان اغلب دول عالم الجنوب تعاني من صعوبة بالغة في خلق حالة توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي بفعل قصور الجهاز الانتاجي من جهة و ارتفاع نسبة نمو السكان من جهة اخرى وهذا ما ينعكس بصورة اختلال خارجي الامر الذي يؤدي الى صعوبة احداث درجه من التوافق بين الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي من ناحية وبين الزيادة الضرورية

لمواجهة العرض الكلي من ناحية اخرى ، لذا فان هذا الاختلال يكشف عن نفسه بصورة موجات تضخمية (صادق و اخرون،2000: 62).

3- مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر: يمارس الاستثمار الاجنبي المباشر دوراً مهماً في تقليص فجوة الموارد الخارجية (الفجوة بين الصادرات والاستيرادات) التي تعاني منها اقتصادات دول عالم الجنوب ، اذ انه يساعد على اقامة مشاريع وصناعات متنوعة تؤدي الى تنويع بنية صادرات هذه الدول وتقودها الى تعزيز قدرتها التنافسية الدولية في السوق العالميه (محيي الدين،1977: 100) .كما ان هذا المؤشر يوفر الموارد المالية الاجنبية الضرورية لعملية التنمية (بيرغسمان و شين،1995: 6)، هذا فضلا عن امكانية نقل التكنولوجيا المتطورة ليس في ما يخص الانجازات المادية الحديثة من الالات والمكائن فحسب وإنما يتعدى ذلك الى الجانب الاداري لاسيما تطوير مهارات التسويق واعتماد الاساليب الحديثة في ادارة المشاريع (سعيد،1978: 146)، كما ان الاستثمار الاجنبي المباشر يمارس دوراً مهماً في تحفيز بعض الشركات الوطنية اذ ان المنافسه سوف تجبر الشركات المحلية وتدفعها الى رفع جودة منتجاتها وخفض اسعارها (ابو قحف،1988: 32).

وأخيراً فان الاستثمار الاجنبي المباشر يساعد على الاحتكاك بالاسواق العالميه وكسب فرصة دخول دول الجنوب لهذه الاسواق ، لاسيما في عصر العولمة الذي اتسم بالتشابك في العلاقات الاقتصادية الدولية وصعوبة عيش اي دولة منفردة عن بقية دول العالم (ابوهات و سنجار،2004: 7).

4 - مؤشر المديونية الخارجية : تعكس المديونية الخارجية الوضع الاقتصادي المزري الذي تعاني منه اقتصادات دول عالم الجنوب ، ولقد برزت هذه الظاهرة على السطح في الثمانينات من القرن الماضي لاسيما بعد عام 1982 ويمكن اجمال اهم اسباب المديونية الخارجية لهذه الدول على النحو الاتي(البستاني،1996: 2):-

-ارتفاع اسعار الفائدة الدولية على القروض بفعل نقص المعروض من النقد الدولي مقابل زيادة الطلب عليه.

-الاستغلال غير الكفوء لأموال القروض في هذه الدول الامر الذي جعلها امام مأزق كبير فلم تحقق التمنيه المطلوبة وفي الوقت ذاته هي غير قادرة على سداد الديون والفوائد الامر الذي ادى الى ارتفاع خدمات الدين الخارجي لهذه القروض.

-ان الاقتراض الخارجي لهذه الدول اقترن بزيادة كبيرة في حجم الاستهلاك الترفي وفساد الحكومات .

-تراجع الاسعار الحقيقية للموارد الخام التي تمتاز بها العديد من هذه الدول وهذا ما ادى الى عجز كبير في موازين مدفوعاتها بفعل ارتفاع اسعار وارداتها من السلع والخدمات مقابل انخفاض اسعار صادراتها من المواد الخام (تقرير التنمية البشرية ، 1995 :40).

المبحث الثالث
الآثار الإقتصادية والإجتماعية لبرامج الخصخصة على دول عالم الجنوب

مما لاشك فيه ان لعملية الخصخصة مجموعة من الاثار الاقتصادية والاجتماعية الايجابية منها والسلبية والتي تتحدد درجة كل منها على مدى التطبيق الصحيح والسليم للعملية ، فالخصخصة تعد وسيلة لزيادة الكفاءة الاقتصادية للمشروعات من خلال ما تحدثه اليات السوق من ازالة لكل التشوهات في الاسعار وتحسين نوعية المنتج والتخصيص الامثل للموارد ، فضلاً عن ذلك فالخصخصة تعد وسيلة لزيادة معدلات الادخار من خلال امتصاص المدخرات المحلية والاستثمارات الاجنبية والعمل على خفض التكاليف لزيادة الارباح ورفع القدرة التنافسية للمشروعات ، كما ان للخصخصة اثارها السلبية التي تترك اثارها على الاقتصاد كالبطالة التي تصيب العمالة الوطنية لاسيما العمالة غير الماهرة ، اذ ان القطاع الخاص يعتمد بصورة جوهرية على عنصر الكفاءة في العمل من اجل تحقيق اقصى العوائد ، كما ان للخصخصة اثار سلبية اخرى تتركها على الفقر والأسعار وكما يلي:-

1.أثر برامج الخصخصة على معدلات الفقر البشري في دول عالم الجنوب:لايمكن تحديد مفهوم محدد للفقر للوجوه الكثيرة التي يمكن ان يكون عليها ، فالفقر هو اكثر من مجرد انخفاض للدخل او الحرمان من حد ادنى لخدمات الصحة والتعليم ، فهو يعني الحرمان من المعرفة والإتصالات وعدم القدرة على ممارسة الحقوق السياسية فالمال من وجهة نظر الفقراء هو ليس وسيلة للحصول على الضروريات والتغلب على المشاكل الصحية وتوفير التعليم فحسب ، ولكنه ايضا وسيلة للحصول على احترام الاخرين وعلى السعادة (الليثي،2003 ، ص5).

ولقد شاع في ادبيات التنمية البشرية مفهوما جديداً للفقر سمي بالفقر البشري (Human poverty) وجرى التركيز فيه على النظرة الشاملة للفقر ، ويقوم هذا المفهوم على ان الفقر ليس مجرد نقص الدخل بل انتفاء الفرص والخيارات او ضعفها والتي تعد في حد ذاتها جذراً لمشكلة التنمية البشرية برمتها(العلي،1998: 3).

وبطبيعة الحال فان الفقراء هم الذين يتحملون العبئ الاكبر لبرامج خصخصة المشروعات العامة والذي ادى الى رفع معدلات البطالة والفقر من خلال استعمال اساليب انتاج كثيفة الاستخدام لراس المال وتسريح اعداد كبيرة من العمال(امين، 1999 : 134).

وعليه يمكن القول ان برامج الخصخصة المطبقة في دول عالم الجنوب والتي ركزت على تحويل الملكية العامة الى ملكية خاصة وتحجيم دور الدولة وزيادة دور السوق من خلال الاصلاحات السعرية والتنظيمية المختلفة في وقت تشهد فيه هذه الدول انفجاراً ديمغرافياً وتنامي ظاهرة الاستغلال الدولي لها ادى الى اتساع ظاهرة الفقر باتجاه المؤشرات الاسوأ(مصطفى،2001 : 80).
ومن هنا برزت اصوات عديدة تستهدف على نحو مباشر حماية الفقراء من هذه الاثار التي طالما اثقلت كاهلهم ومن بين الاجراءات المقترحة للتخفيف من اعباء الفقراء على المدى انشاء شبكات امان (Safely Net) وهي تتضمن في اغلب الاحيان انشاء صناديق اجتماعية مهمتها تعبئة اموال تكون في اغلبها تبرعات من الدول والهيئات الدولية المانحة ، وانشأت العديد من الدول صناديق مماثلة كصندوق بوليفيا الاجتماعي الذي انشا عام 1986 والصندوق القومي للمعونة في الاردن والذي انشا في نفس العام وأخر في مصر باسم الصندوق الاجتماعي للتنمية عام 1991 ، وبالرغم مما احيط بانشاء هذه الصناديق من رعاية الا انها لم تكن ذات فاعلية كبيرة في مجال حماية الفقراء(شوسودوفسكي،2001: 80).
وقد اعلن البنك الدولي منذ سنوات عدة حرباً على الفقر كان من المفترض منها مسح ظاهرة الفقر بشكل نهائي من على وجه الارض ، ولكن هذه الحرب مكنت للفقر على الارض فتنامى وضربت جذوره في الارض ، فدخلت دول عالم الجنوب الالفية الجديدة وهي اشد فقراً ، لان البنك الدولي استطاع تحويل اقتصادات تلك الدول من خدمة التنمية الى خدمة سداد الديون التي اصبحت مصدر ربح وفير للمؤسسات المالية الغربية مما اسهم في تنامي ظاهرة الفقر في العالم ، اذيشير اخر تقرير للبنك الدولي الى ان عدد سكان العالم بلغ ستة مليارات نسمة منهم (2.8) مليار يعيشون على اقل من دولارين في اليوم ، ومنهم (1.2) مليار نسمة يعيشون على اقل من دولار واحد يومياً ، وان ثمانية من كل (100) طفل يولدون لا يعيشون حتى عامهم الخامس(زكريا،2005 ،: 250).
ان الخصخصة كحالة مطلقة او علاج سريع سيكون تأثيرها مدمراً على الاوضاع الاقتصادية والمعيشية للطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة والمحدودة الدخل لان هذه السياسة ستعزز تحالفاً اجتماعياً يعتمد على قاعدته كبار التجار والمضاربين والأغنياء وممثلي الشركات والوكالات الاجنبية فضلاً عن النخب العليا من البيروقراطية من اجهزة الدولة والتكنوقراط المرتبط بهم ، امام تحالف يتكون من قاعدة عريضة من الطبقات والشرائح الاجتماعية التي ستتضرر من تلك السياسات والتي تتسم بالتفكك وعدم التنظيم ، ولأن الكفاءات والمؤهلات التي يملكونها تتسم بالبساطة لهذا فأن قدرتهم على مواجهة التدهور في المعيشة يكون محدوداً وان الكثرة العددية لهؤلاء تجعل المنافسة فيما بينهم شديدة امام فرص العمل المحدودة الامر الذي يؤدي الى خفض الاجور وتزايد عدد الفقراء وسيصبح من السهل احتوائهم او السيطره عليهم (زكي،1993 ،:80).
وفي ظل من اتساع ظاهرة الفقر في دول عالم الجنوب برز على السطح ما يسمى بـ(توافق واشنطن) الذي تم بين صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الامريكية حول السياسات التي ينبغي ان تعتمدها الدول الفقيرة ، فتم فرض برامج الخصخصة والتقشف والتحرير واشتملت تلك البرامج على اقالة الدولة عن وظيفتها التنموية واطلاق العنان لقوى السوق وتقليص الانفاق العام والغاء الدعم الحكومي وتحرير الاسعار ، ولقد ادى تطبيق هذه السياسات الاقتصادية في بلدان عالم الجنوب الى (تراجع معدلات النمو وانخفاض فرص العمل وتزايد معدلات البطالة وارتفاع اسعار السلع وتدهور مستويات المعيشة لذوي الدخول المنخفضة) وكانت نتيجة ذلك مزيداً من الفقر من حيث الاتساع والعمق ، ومزيداً من البلبلة والتوتر وعدم الاستقرار على الصعيدين الاجتماعي والسياسي(عبد العزيز،2002: 250).

2.اثر برامج الخصخصة على معدلات البطالة في دول عالم الجنوب: عادة ما تؤثر عملية الخصخصة وبشكل سلبي على العمالة اذ تكمن المشكلة الحقيقية في قيام ادارة المشروعات بعد خصخصتها بالاستغناء عن عدد كبير من العاملين فيها اما لعدم الحاجة اليهم او لحاجتها الى قوى عاملة مدربة(اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا ،2000 :90) ، وترافق هذا مع ارتفاع نسبة نمو السكان في دول عالم الجنوب مما ادى الى بروز البطالة بصورة واضحة على السطح وخاصة بين فئة الشباب ، فوفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية هناك حوالي (60) مليون شاب يبحثون عن عمل من الفئة العمرية (15 - 25) سنة(المصدر نفسه: 28).

وتعد مشكلة تقليص العمالة من أهم العوائق التي تواجهها عملية الخصخصة مؤدية الى عواقب سياسية داخلية وخيمة والتي لا ترغب الكثير من الحكومات مواجهتها لعدم رغبتها في استبعاد القوى العاملة الوطنية ، لذا فمن المناسب ان تعمل الحكومة الى تحديد موقفها من هذه المشكلة وما تنوي فعله قبل البدء بعملية الخصخصة ، اذ من المتوقع احجام القطاع الخاص عن الاقبال على شراء بعض اصول المشروعات المخصصة اذا قامت الحكومة بفرض القيود التي تحول دون الاستغناء عن العاملين في هذه المشروعات ، لذلك لابد ان تتضمن عملية التخطيط للخصخصة سلسلة من الاجراءات التي من شأنها الحيلولة دون وقوع الفائض من العاملين في المؤسسات التي سيتم خصخصتها في حالة البطالة والفقر ، ومن بين اهم تلك الاجراءات الاتي(قرم،2004 : 3):-

اولاً. ان لاتسمح الحكومة بإحلال العمالة الاجنبية محل العمالة الوطنية ، اذ ان القطاع الخاص قد يجد ما يبرره اقتصاديا في الاعتماد على الايدي العاملة الاجنبية على المدى القصير بسبب قلة تكلفتها وارتفاع انتاجيتها اذا ما قورنت بمثيلاتها الوطنية ، ولكن هذا الامر لاينطبق على المدى الطويل ذلك ان معدل دوران الايدي العاملة الاجنبية مرتفع للغاية وان أي استثمار في تدريبهم سيعود بالنفع بطبيعة الحال الى اوطانهم.
ثانياً. اعادة تأهيل وتدريب العمالة الوطنية من خلال التعرف على اساليب العمل الجديد سواء بالنسبة للعمال الذين لم يتم الاستغناء عنهم او الذين تم الاستغناء عنهم من اجل توفير فرص عمل جديدة لهم.
ثالثاً. حجز جزء من اسهم المشروعات التي يتم خصخصتها ووضعها في صناديق استثمارية خاصة تكون ملكاً للعاملين الذين الذين اخرجوا من عملهم على ان يكون هناك شروطاً وقيوداً على المتاجرة بالأسهم المحجوزة لكي لا يقدم المستفيدون على بيع تلك الاسهم فوراً لان الهدف من هذا الاجراء هو تامين سيل متواصل من الايرادات لهؤلاء وتطبيق مبدأ العدالة في ان يستفيد جميع العاملين من الارباح المستقبلية للمشروعات.
رابعاً. تشجيع العاملين الفائضين على انشاء شركة يمكن ان تصبح موردة للسلع الوسيطة او الخدمات للمشروع الذي تم خصخصته من خلال اقامة عقود الباطن مع هذه الشركات.
بالمقابل هناك وجهة نظر اخرى مغايرة لما تقدم ، تلك التي يتبناها البنك الدولي في ان الخصخصة تعمل على زيادة فرص العمل لاسيما في المدى الطويل ، فبمرور الوقت ونمو المشاريع التي يتم تحويلها الى القطاع الخاص وبتحقيقها للإرباح ستخلق فرص عمل اكبر نتيجة للتوسع في الاستثمار لان معدلات نمو المشروعات الخاصة يفوق معدل نمو مثيلاتها في القطاع العام ، علاوة على ذلك فان تسريح العمالة الفائضة عن الحاجة في المشروعات العامة المصاحب لعملية الخصخصة ستعود الى سوق العمل بعد ان يتم اعدادها وتدريبها بما يتوافق ومتطلبات حاجة السوق من العمالة ، ففي مصر على سبيل المثال اظهرت احصاءات هيئة (Carina) وهي هيئة متخصصة ببرامج الخصخصة من ان اعداد كبيرة من العاملين الذين خسروا وظائفهم في شركات القطاع العام بعد خصخصتها قد نجحوا في الحصول على وظائف جديدة في القطاع العام وان العديد من الشركات العامة قد زادت من عمالتها بعد الخصخصة نتيجة لفتحها فروعاً جديدة(وزارة المالية والاقتصاد الوطني:12).

3. أثر برامج الخصخصة على الكفاءة الاقتصادية في دول عالم الجنوب: ان الاتجاه الشائع على النطاق العالمي في الوقت الحاضر والذي يحتمل ان يكون مصدر التحول للعديد من الحكومات هو التوجه نحو المؤسسات الخاصة ذلك ان ادارة القطاع الخاص والمنافسة في السوق تحققان قدراً من الكفاءة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية يفوق ما تحققه السيطرة الكبيرة للدولة على تلك المؤسسات ، فالمشروعات العامة من الممكن ان تستمر في تحقيق الخسائر وهي في مأمن من مغبة الافلاس طالما ان الحكومة هي المنقذ عند حدوث المشاكل المالية اما عن طريق الدعم المباشر او عن طريق اعطاء ضمانات ائتمانية وهذا ما يسمح للمشروع بالاستمرار على الرغم من المشاكل المالية ، ومن هنا تثار العديد من التساؤلات عن مدى امكانية الخصخصة في تحقيق زيادة الكفاءة الاقتصادية ، فمن الناحية النظرية تعد زيادة الكفاءة الاقتصادية للمشاريع العامة التي يجري خصخصتها من اهم اهداف عملية الخصخصة ، وهناك مصدران للمكاسب التي يمكن تحقيقها في مجال الكفاءة الاقتصادية هما(هيلر و شيلر، ديسمبر 1988: 113).
اولاً. المكاسب التي تتحقق بسبب رفع كفاءة توزيع الموارد ، بمعنى تحسن خصائص السلع والخدمات المنتجة في الكم والنوع مما يرفع من قيمتها السوقية او قيمة اسهمها مع نفس المستوى من مستلزمات الانتاج.
ثانياً. المكاسب التي تتحقق بسبب رفع الكفاءة الانتاجية ، أي البقاء على نفس المستوى من الانتاج ولكن بقدر اقل من مستلزمات الانتاج.

4.أثر برامج الخصخصة على معدلات الادخار في دول عالم الجنوب: مما لاشك فيه ان لبرامج الخصخصة اثاراً مباشرة اوغير مباشرة ستسهم بصورة او اخرى في زيادة معدلات الادخار نتيجة للتغيرات السلوكية التي ستحصل على مستوى القطاع من زيادة في الانتاج والاستثمار والتي تفوق عن ما كان يحققه القطاع العام ، وعليه يمكن القول ان خصخصة القطاع العام ستسهم بشكل كبير في زيادة معدلات الادخار من خلال الاتي(جلال،1996 :2)
اولاً. جذب المدخرات من الخارج من خلال السماح للاستثمار الاجنبي بشراء المؤسسات العامة.
ثانياً. استخدام الايرادات المتحققة من عمليات البيع لسداد الدين العام مما يسهم في تخفيف العبء على الميزانية العامة وهو ما يمكن الحكومة من تقليل الاعتماد على الضرائب وخفضها الامر الذي سيشجع على رفع مستوى الادخار.
ثالثاً. سعي الشركات التي يتم خصخصتها الى رفع قدرتها التنافسية من خلال العمل على خفض التكاليف الى ادنى درجة ممكنة ورفع مستويات الادخار.
رابعاً. اتجاه المؤسسات التي يتم خصخصتها الى تخفيف القيود على الموارد التي واجهتها مؤسسات القطاع العام مما يؤدي الى توسعات كبيرة في الاستثمار للمدة ما بعد الخصخصة وان اختلفت نسبة الزيادة في الاستثمار من حالة الى اخرى اعتماداً على

مقدار الطلب الفائض في السوق او طبيعة القيود المالية المفروضة على القطاع العام قبل عملية الخصخصة او مقدار ما تفرضه الحكومة من التزامات على المؤسسات التي تم خصخصتها بالتوسع والتي ستفضي الى ارتفاع معدلات الانتاجية مولدة موارد اكثر يمكن استهلاك بعضها وادخار البعض الاخر.
ومن خلال ما سبق فان للادخار دور مهم وكبير يمارسه على التنمية الاقتصادية وخاصة في دول عالم الجنوب اذ تعاني الاخيرة من قصور كبير في مجال الادخارات التي تعمل على تحريك عجلة الاستثمار والنمو في مجمل الاقتصاد القومي.

5. أثر برامج الخصخصة على مستوى الاسعار في دول عالم الجنوب: هنالك وجهتي نظر حول تأثير برامج الخصخصة على الاسعار في بلدان عالم الجنوب الاولى ترتكز على ان اغلب المشروعات التي يتم خصخصتها سترتفع اسعار السلع والخدمات فيها اذ ان القطاع الخاص بعد تسلمه زمام الامور سيسعى الى تصحيح الاختلالات في الاسعار الناتج عن تدخل الدولة في السابق والذي كان يهدف الى تحقيق الربحية الاجتماعية ، فالواقع الجديد سيتطلب تخفيض الاعانات ورفع الاسعار الى المستوى المكافئ للأسعار في الاسواق الدولية بهدف تحقيق اقصى الارباح بأقل مدة زمنية ممكنة دون الاخذ بنظر الاعتبار الاعتبارات الاجتماعية ، الا ان مقدار الارتفاع في الاسعار يتوقف على طبيعة المشروع الذي سيتم خصخصته وطبيعة الاسواق التي يعمل في ظلها المشروع ومدى كفاءة القطاع الخاص ، بالمقابل هنالك وجهة نظر معاكسة لما تقدم تتلخص في ان عملية الخصخصة تؤدي وعلى الاجل الطويل الى انخفاض في الاسعار نتيجة للزيادة المتوقعة في المنافسة بين المشروعات الخاصة ، ويتوقف مستوى الانخفاض في الاسعار على مستوى الانتاج ووفورات الحجم ومدى التحسن في اسعار المواد الاولية المستخدمة في العملية الانتاجية سواء كانت محلية ام مستوردة ومستوى الفساد في اجهزة الدولة او القطاع الخاص(وزارة المالية والاقتصاد الوطني:15).
ومن خلال ما سبق فان عملية الخصخصة ستعمل على رفع ايرادات الخزينة العامة من النقد الاجنبي من خلال توحيد الاسعار وإلغاء هامش الفروقات بين اسعار السلع والخدمات التي تقدمها المشروعات العامة مع مثيلاتها في القطاع الخاص والقضاء على طبقة السماسرة والمضاربين وتجار النفوذ القادرين على تحويل نسباً كبيرة من السلع المدعومة الى السوق وبطريقة غير مشروعة.
وهنا يجب ان يبرز دور الدولة في ايجاد اليات مناسبة تضمن وصول السلع والخدمات الاساسية الى مستحقيها من الطبقات محدودة الدخل للحيلولة دون تأثر تلك الطبقات بارتفاع الاسعار المرافق لعملية الخصخصة على الاقل في المرحلة الاولى منه.

الاستنتاجات:-

1. ترتب على تطبيق برامج الخصخصة في بلدان عالم الجنوب مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية وان تلك الاثار توزعت بين اثار اقتصادية واجتماعية ايجابية وسلبية ولكن الاثر السلبي كان هو الغالب على المدى القصير ، وتعد الكلفة الاجتماعية نتيجة الانكماش الاقتصادي في مقدمة تلك الاثار والتي تؤدي الى زيادة نسبة الفقر والبطالة وانخفاض في مستوى الدخل الفردي.
2. تعاني غالبية دول عالم الجنوب من نقص شديد ومتعاظم في الموارد المالية ويعود هذا الوضع الى العجز الداخلي متمثلاً في انخفاض مستويات الادخار رافقه عجز خارجي للحساب الجاري في ميزان المدفوعات ، مما دفع هذه الدول الى الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية فكانت النتيجة المباشرة تفاقم مشكلة المديونية الخارجية لهذه الدول.
3. ترتب على ما سبق من استمرار تفاقم العجزين الداخلي والخارجي اثاراً سلبية لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل تعداه الى الجوانب السياسية والاجتماعية من خلال تأثيرها على مستويات وأنماط توزيع الدخل وارتفاع مستويات البطالة والفقر مما ادى الى اتساع نطاق التهديد الاجتماعي.
4. إن نجاح برامج الخصخصة او اخفاقها يعتمد بشكل كبير على كفاءة النظام السياسي وفعالية الجهاز الاداري الذي يتولى الاشراف على تطبيق سياسات الاصلاح وتنفيذها.

المصادر

1. أحمد بريهي العلي ، في سبيل ازالة الفقر: مفاهيم واراء ، ورقة مقدمة الى الاتحاد العام لنساء العراق بمناسبة الاسبوع العالمي للتخفيف من الفقر ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، بغداد ، 1998.

2. . احمد جلال ، الادخار والخصخصة ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، 1996.

3. ادم بينيت ، الهروب من اشباح التخطيط المركزي ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، مارس 2003.

4. اكرم عبد العزيز ، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002.

5. باسل البستاني ، تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي ، سلسلة دراسات التنمية البشرية ، العدد3 ، 1996

6. برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية ، 1995 .

7. بيتر هيلر و كريستيان شيلر ، الاثار المالية للتخصيصية مع الاشارة الى البلاد العربية ، في التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية ، تحرير سعيد النجار ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، ديسمبر 1988.

8. جورج قرم الخصخصة والامن الاجتماعي ، اعمال ندوة العصر العربي الجديد: الواقع والتحديات ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب ، الكويت ، 2004. - وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، التخصيص : مدخل لاصلاح المشروعات العامة ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، 1423هـ

9. جلال امين ، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون الى جولة الاورغواي 1798-1998 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999.

10. جويل بيرغسمان وزياو فانغ شين ، الاستثمار الاجنبي في البلدان النامية: الانجازات والمشكلات ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 32 ، العدد 4، 1995 .

11. حمزة الجواهري ، القطاع الخاص والخصخصة في الصناعة النفطية ، بغداد ، 2006.

12. خليل الشماع ، برنامج الخصخصة ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، ج1 ، عمان ،2005.

13. رمزي زكي ، بحوث في ديون مصر الخارجية ،مكتبة مدبولي ، ط1 ،القاهرة ،1985

14. رمزي زكي ، دراسات في ازمة مصر ، مكتبة مدبولي ، ط1 ، القاهرة ، 1993.

15. رمزي زكي ، الليبرالية المستبدة: دراسة في الاثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكييف في الدول النامية ، ط1 ، دار سنا للنشر ، القاهرة ، 1993 .

16. رفعت لقوشة ، قراة في استراتيجية حركة الخصخصة:الاصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة في البلدان العربية ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاص بالتخطيط- الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999.

17. رياض الحاج ، حول طرق الخصخصة ، ورقة عمل مقدمة الى المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،2004 .

18. ستون مارك ، اعادة الهيكلة في قطاع الشركات : دور الحكومة في فترات الازمات ، 2005

19. شبكة المعلومات الدولية،الخصخصة والتخصيص www.wikipedia.org،2012

20. طاهر موسى الجنابي ، دراسات في المالية العامة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ط1 ، بغداد ، 1990 .

21. عادل عبد الله الكيلاني ، دور المصرف في انجاح برنامج التحول الى القطاع الاهلي والتمليك ، منشورات التجارة والتنمية ،العدد35 ، ليبيا ،2000 .

22. عبد الرزاق الفارس ، الحكومة والفقراء والانفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة واثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ،1997.

23. عبد السلام ابو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، ط1 ، المكتب العربي الحديث ، القاهرة ، 1988

24. عبد الكريم ابوهات و عبد الكريم جابر سنجار ، العراق ومنظمة التجارة العالمية: وجهة نظر ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد الثاني ، 2004.

25. عدنان ياسين مصطفى ، الفقر والمشكلات الاجتماعية ، بحث مقدم الى ندوة في قسم الدراسات الاجتماعية ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2000 .

26. علي توفيق صادق واخرون ، السياسة النقدية في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، 2000 .

27. علي قندح ، الخصخصة في الاردن: تطور فلسفتها واطرها التشريعية والمؤسسية والتنظيمية واثارها الاولية على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية 1986-2002 ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الجامعة الاردنية ، 2002

28. عمرو محيي الدين ، التخلف والتنمية ، دار النهضة للطباعة ، بيروت ، ،1977 .

29. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، الاثر الاجتماعي لاعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2000.

30. محسن خليل ، تصدع اهيكل الثالث ، دار الشؤن الثقافية العامة ، بغداد ، 1989 .

31. محمد جاسم زكريا ، اثر المنظمات المالية الدولية على الاداء الاقتصادي للدول النامية ، مؤتمر الاصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الاسواق المالية في التنمية الاقتصادية ، المجلس الاعلى لعاية الفنون والاداب والعلوم الاجتماعية ، دمشق ، 2005

32. محمد السيد سعيد ، الشركات متعدد الجنسية واثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1978

33. محمد يحيى السعيدي ، المنظور الاداري للخصخصة ، معهد التدريب المالي والمصرفي ، عمان ، 2005
34. محمد يوسف فرحان ، الخلفية السياسية لخصخصة القطاع العام ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد 17، 2003.
35. . ميشيل شوسودوفسكي ، عولمة الفقر ، ترجمة علي جعفر السوداني ، بغداد ، 2001.
36. نزار قاسم محمد ، الخصخصة الاقتصادية المفهوم والاهداف والمبررات www.world.acc.net

37. هبة الليثي ، الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2003
38. Mohsin S. and Molcomlan D.kinght ,fund-supported 18adjustment programs and economic growth, oceasional paper N.14,Washington D.C,1985.
39. Adnan Filipovic , impact of privatization on economic growth, issues in political ecomomy , vol.14, 2005.